الأمم المتحدة

E/CN.5/2014/NGO/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
13 November 2013
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من منظمة يونانيما الدولية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

091213 091213 13-56316X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

الهجرة: مسالة شاملة لعدة قطاعات

تؤثر الهجرة في البلدان في جميع أنحاء العالم، سواء كانت بلدان المنشأ، أو العبور، أو المقصد. فالهجرة مسألة شاملة لعدة قطاعات تتضمن معظم المواضيع الرئيسية المطروحة في جدول أعمال الأمم المتحدة: الفقر، المرأة، الطفل، الغذاء، المياه، الحرب، العمل اللائق، حقوق الإنسان، تغير المناخ. وبسبب الهجرة ينشأ خطر الانتهاكات المتعددة لحقوق الإنسان، ومنها الاتجار بالبشر، وغيره من ضروب استغلال المستضعفين من السكان. وتود منظمتنا التأكد من أن الهجرة مدرجة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ كموضوع رئيسي في تحديد أهداف ما بعد عام ٢٠١٥. وتود المنظمة دعم الجمعية العامة في جهودها من أجل التأكد من أن لدى الحكومات التشريعات والهياكل المناسبة للاستفادة من الهجرة باعتبارها أداة فعالة للتمكين والتنمية.

إن الهجرة تتسع في نطاقها وتعقدها وآثارها، وفق ما تقول شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة. وقد وصل عدد المهاجرين الدوليين في العالم إلى ٢٣٢ مليونا. وهذه المجموعة من المتنقلين تشمل أيضا اللاجئين وملتمسي اللجوء، والفارين بدافع الخوف. وهناك فرق أساسي بين المهاجرين واللاجئين، ولا بد من معاملتهم بشكل مختلف في القانون الدولي. ومع ذلك فإن هاتين المجموعتين تعتبران من أشد الناس ضعفا – فهم نازحون من المسكن وبعيدون عن الأسرة وعن أنظمة الدعم؛ وغالبا ما يكونون فقراء وغير مهرة؛ ويعاني بعضهم مشاكل صحية. والكثيرون منهم على علم بالموارد المتاحة، ولكنهم يعجزون عن الوصول إليها إما بسبب الخوف، أو عدم الاعتداد بالذات، أو انعدام الرفاهة. وهناك حاجة إلى موارد أخرى، مثل تيسيرات اللغة، أو النقل، أو دعم المجتمع، لكي يتمكن الأفراد من الاستفادة من فرص التعلم والحصول على دخل مضمون.

والهجرة في الوقت ذاته أداة قوية لتمكين الأفراد، والقضاء على الفقر المدقع، وتوفير العمل اللائق. وتوفر الهجرة مزايا مؤكدة لا للمهاجرين أنفسهم فقط، بل أيضا لبلدان منشئهم ومقصدهم، إذ تسدّ النقص في القوة العاملة في بلدان المقصد، وتنشّط تدفق الأموال إلى بلد المنشأ – وهذا من أشكال المساعدة الأجنبية ''الأقل إيلاما''. ويقول وو هونغبو، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إن الهجرة تزيد من الفرص المتاحة للأفراد، وتعدّ من السبل البالغة الأهمية لزيادة الحصول على الموارد والحد من الفقر.

ولكن مزايا الهجرة تضيع إذا تعرض المهاجرون للاستغلال وإساءة المعاملة بسبب تقصير الحكومة. ويجب على الدول أن تكون لها اختيارات مستنيرة في مجال السياسات للحصول على مكاسب اقتصادية واجتماعية كبيرة من الهجرة، وذلك بتنظيم تشغيل العمالة المهاجرة، وضمان حقوق المهاجرين، وحماية المهاجرين الذين يعيشون في كرب وقد تقطعت بهم السبل، وإشراك مباشري الأعمال الحرة من المهاجرين في التنمية.

وقد أدت العوائق الراهنة في مجال السياسات، بدلا من ذلك، إلى إذكاء كراهية الأجانب وزادت من الظروف القاسية، مما أدى إلى تحميل المهاجرين رسوما باهظة، وتفكيك الأسر، وعدم تعزيز حقوق الإنسان. والسياسات في بعض البلدان عقابية بشكل متزايد، وتنطوي على الاحتجاز لفترات طويلة، والتعامل خارجيا مع ملتمسي اللجوء. إن الصدمات التي يتعرض لها هؤلاء المستضعفون، ومنهم النساء والأطفال والقصّر غير المصحوبين، كثيرا ما تشكل انتهاكات فعلية لاتفاقيات حقوق الإنسان.

وقد أشار الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية، الذي جرى في ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، إلى أن على الحكومات أن تتحول عن موقفها الدفاعي من الهجرة، وأن تنظر إليها باعتبارها مربحة ومفيدة للجميع. وكانت هناك في هذا الاجتماع دعوة إلى ضمان الحقوق الدولية للمهاجرين ومكان لهم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ممارسات شعبية

يتطلب تمكين المهاجرين خدمات في مجالات التوطين والعمالة ودعم الصحة والرفاهة. فمثلا هناك وحدات تابعة لمنظمة يونانيما الدولية، وهي منظمة غير حكومية، تقوم بتشغيل مراكز لموارد المهاجرين توفر المأوى، والغذاء، والملبس، وغير ذلك من وسائل دعم التوطين، كالخدمات القانونية، والمساعدة في الترجمة، والرعاية الصحية؛ وتدعم هذه الوحدات المهاجرين في تحولهم إلى الحياة في بلد المقصد بمساعدتهم في العثور على المسكن والنقل والعمل؛ وتقوم بالتدريس في دورات غير رسمية في موضوع اللغة والتغذية وتطوير القيادة؛ وتوفر مكانا يمكن للمهاجرين أن يرتبطوا به، وينشئوا مجتمعا، ويكوّنوا شبكات، ويساهموا في المجتمع؛ وتسعى إلى المساعدة في تحقيق الإدماج الاجتماعي للمهاجرين وإعادة تأهيلهم إذا عادوا إلى بلدان منشئهم. وتشترك المجموعات المحلية التابعة للمنظمة أيضا في أنشطة مكافحة الاتجار التي تعمل على وقف الطلب على الأفراد الواقعين في شرك استرقاق البشر وتوفير الخدمات لهم.

وتقوم المنظمات غير الحكومية بتوفير هذه الخدمات وغيرها في جميع أنحاء العالم. ويمكن للحكومات أن توفر المزيد من الهياكل الأساسية للأموال والموارد، وأن تقيم شراكات

عامة وخاصة لزيادة تمويل الوكالات القائمة بالفعل، أو توسيع نطاق خدماتها لتشمل حكومات أخرى، وتجب مساءلة جميع شركائها عن استخدام الأموال واستخدام السلطة.

النتائج المستخلصة

في ضوء موضوع هذه الدورة، ''التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع''، تكون الهجرة بمثابة عدسة فعالة نرى من خلالها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. إن الحراك من الأدوات الكبرى لتمكين الأفراد، والقضاء على الفقر، وتحقيق العمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل اللائق، بشرط أن يتحقق الإدماج الاجتماعي الحقيقي للمهاجرين.

التوصيات

ندعو لجنة التنمية الاجتماعية إلى حث الدول الأعضاء على ما يلي:

(أ) اعتبار ''الهجرة'' موضوعا لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ب) تمكين بلدان المنشأ من تقليل الحاجة إلى الهجرة، وذلك بتهيئة مجال للحماية الاجتماعية، وضمان سيادة القانون، والمجتمع المستقر، وتوفير فرص العمل اللائق وحقوق الإنسان لكل مواطن؛

(ج) النظر في وسائل تجنب ''نزوح'' الفنيين من بلدان المنشأ؛

(د) التأكد من أن بلدان المقصد تتيح مجالا للحماية الاجتماعية يشمل المهاجرين واللاجئين، ويتضمن موارد تعزز التمكين الذاتي للأفراد؛

(هـ) وضع المزيد من السياسات وأفضل الممارسات للحوكمة وآليات المساءلة التي تؤثر على المهاجرين، وذلك مثلا بتقنين أو تنظيم وسائل تنقّل الأفراد التي تحفظ كرامتهم وما لهم من حقوق الإنسان، في إطار من سيادة القانون؛

(و) الاهتمام بوجه خاص بحماية المهاجرين واللاجئين، وبخاصة النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة، من التعديات، كالاتجار بالبشر؛

(ز) تقاسم الهياكل الأساسية والموارد لتمكين الحكومات من تحقيق التوازن بين العرض والطلب في العمالة عبر الحدود (ومن ذلك الاستعانة بخبرة التدريب ''الثلاثية'' للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لإيجاد شراكات بين البلدان المتقدمة والنامية)؛

(ح) الاعتراف بمساهمة المهاجرين في تنوع بلدان المقصد والمنشأ وفي تنميتها السليمة.

إن الهجرة قادرة على التشجيع على ''تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع''. ويجب أن تستجيب الحكومات لنداء الأمم المتحدة لضمان الحقوق الدولية للمهاجرين ومكان لهم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.